Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

الإجراءات والتدابير المُثلى لمواجهة تمويل الإرهاب

Optimal Measures and Procedures to Confront Terrorism Financing

المخرجات الرئيسة

- تُظهر المنطقة العربية اتجاهات معينة في المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب؛ مثل: المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستغلال الموارد الطبيعيَّة، والاتجار بالبشر، واستغلال الممرات البحرية، وتحول عمليات تمويل الإرهاب من التمويل إلى التسهيل عبر شبكات وأفراد في المنطقة.
- يتطلب تقييم حركة الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب تقييمًا مستمرًا للمخاطر على المستويين الوطني والإقليمي؛ لتحديد قنوات تدفقات الأموال المحليَّة والدوليَّة عبر الأدوات الماليَّة المختلفة.
- زادت التطورات التكنولوجية من التهديدات المرتبطة بنقل وحركة الأموال عبر الحدود، وهو ما يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد؛ لتعقب العمليات وتتبعها وتعطيل مثل هذه التحركات لأغراض الإرهاب.

المستخلص

لقد ارتفعت المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب مشكلةً تهديدًا خطيرًا على الأمن الوطني والإقليمي. ومع التطور التكنولوجي السريع، أسهمت العديد من التقنيات الناشئة في تسهيل عمليات تمويل الإرهاب التي يصعب تعقبها. كما أدَّت العوامل السياقيَّة المرتبطة بالحرب على الإرهاب إلى تحول التنظيمات الإرهابية إلى وسائل حديثة، أكثر ابتكارًا لجمع ونقل الأموال، شكَّلت تحديات كبيرة للأجهزة الأمنية والحكومات على حد سواء... تقدم هذه الورقة تحليلًا شاملًا للاتجاهات

Abstract

The risks associated with terrorist financing have increased, posing a serious threat to national and regional security. With rapid technological advancements, many emerging technologies have facilitated the financing of terrorism in ways that are difficult to trace. Contextual factors related to the war on terrorism have also led terrorist organizations to adopt more modern and innovative methods for collecting and transferring funds, posing major challenges to security agencies and governments alike.. This paper provides a

1658-8886© 2026. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.

الحديثة لتمويل الإرهاب في المنطقة والتي تشكل مخاطر قائمة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. كما تُمثِّل التقاطعات بين عمليات تمويل الإرهاب والجرائم الأخرى؛ مثل: الاتجار بالبشر والتهريب والجرائم المالية، تهديدات هجينة، تتطلب مواجهتها نهجًا متعدد الأبعاد، يضمن الاستثمار في التقنيات المتقدمة، وتحقيق التشاركية مع مختلف أصحاب المصلحة، وضمان فاعلية الأطر التشريعية والقانونية والرقابية. كما تقدم الورقة إطار عملٍ مشتركًا لمكافحة تمويل الإرهاب، يقترح تطوير إستراتيجية لمكافحة تمويل الإرهاب، تهدف إلى تطوير الإجراءات الوقائية وَفقًا لنهج تقييم المخاطر على المستويين الوطني والإقليمي؛ لتحقيق استجابة فعَّالة للتطورات في وسائل تمويل الإرهاب.

comprehensive analysis of recent trends in terrorist financing in the region, which pose ongoing risks in the field of counter-terrorism financing. The intersections between terrorist financing and other crimes, such as human trafficking, smuggling, and financial crimes, create hybrid threats that requires a multi-dimensional approach that ensures investment in advanced technologies, involving various stakeholders, and ensuring the effectiveness of legislative, legal and regulatory frameworks. The paper proposes a joint framework for combating terrorist financing, suggesting the development of a strategy aimed at enhancing preventive measures based on a national and regional risk assessment approach and achieving an effective response to the evolving methods of terrorist financing.

المقدمة

أدَّت المخاوف المتزايدة بشأن غسل الأموال إلى إنشاء مجموعة العمل المالي (FATF) عام 1989، لاقتراح التدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال؛ حيث أصدرت مجموعة العمل المالي تقريرًا يحتوي على أربعين توصية، تهدف إلى تقديم خطة عمل شاملة لمكافحة غسل الأموال. ثم أصدرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تسع توصيات خاصة لمكافحة تمويل الإرهاب، تضمنت تجريم تمويل الإرهاب وغسل الأموال المرتبط به، وتجميد ومصادرة حسابات الإرهابيين، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بالإرهاب، والتعاون الدولي، ومراقبة خدمات التحويل البديلة، ومراقبة أنشطة المنظمات غير الربحية (FATF, 2002). إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية المتزامنة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما شهدته من تقليص لأنشطة جمع ونقل الأموال عبر الأنظمة المالية، قد أوجدت عوامل محفِّزة للتنظيمات الإرهابيَّة لابتكار وسائل جديدة لتمويل أنشطتها وتعزيز مواردها المالية؛ إذ لجأت التنظيمات للانخراط في أنشطة الجريمة المنظمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، واستغلال التطور التكنولوجي الذي وفَّر بديلًا آمنًا لعمليات جمع ونقل الأموال عبر الحدود. ومع تقويض العمليات المالية للتنظيمات الإرهابيَّة التي أدَّت بدورها إلى تجفيف منابع تمويل الإرهاب التقليدية،

فإن التنظيمات قد أظهرت مرونة عالية مع هذه المتغيرات، ظهرت بوضوح في التحولات التنظيمية التي شهدتها من تنظيمات هرمية إلى شبكات متعددة ترتبط بالتنظيم الأم؛ مما أسهم في تسهيل عمليات التعاون مع الجماعات الإجرامية، وتحقيق نوعٍ من الاستقلالية المالية لهذه الشبكات.

وقد نجحت الإستراتيجيات التي تم تبنيها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الحد من إساءة استخدام الأنظمة المالية لأغراض تمويل الإرهاب، إلا أن التنظيمات قد تكيفت بسرعة ملحوظة في تبني إستراتيجيات جديدة واستغلال الفجوات في أدوات التكنولوجيا المالية؛ ومن ثَمَّ أصبحت هذه الإستراتيجيات أقل فاعليةً في الاستجابة لمثل هذه التطورات (Lang et al., 2015). كما أن الامتثال لم يعد كافيًا لمكافحة تمويل الإرهاب، وخاصة في ظل المخاطر والتهديدات المستجِدة التي يفرضها تقاطع تمويل الإرهاب والجرائم العابرة للحدود. أضف لذلك التحديات التي تواجهها بعض الدول في الاعتماد على النقد في عمليات البيع والشراء؛ مما جعل تعقب التدفقات المالية أكثر تعقيدًا. كما أصبحت التنظيمات الإرهابيَّة تعتمد بشكل متزايد على هجمات الذئاب المنفردة الذين يعتمدون على التمويل الذاتي لتنفيذ الهجمات الإرهابيَّة.

وبالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للهجمات الإرهابيَّة، تطورت أيضًا الأساليب التي تستخدمها التنظيمات الإرهابيَّة والأفراد المتطرفون؛ لتلبية احتياجاتهم الأساسية لتوليد الأموال وإدارتها. وهناك نوعان لتمويل الإرهاب، النوع الأول: يرتبط بالدعم المالي الذي تتلقاه التنظيمات الإرهابيَّة من التبرعات على مستوى الأفراد والمجتمع والدول. والنوع الآخر: يرتبط بالأنشطة المُدِرَّة للدخل، ويتم الاعتماد في معظمها على الأنشطة الإجرامية، وسيطرتها على الأراضي، إضافة إلى الأنشطة المشروعة؛ مثل: الاستثمارات العقارية وتجارة الألماس والذهب (Realuyo, 2015).

وقد اعتمدت التنظيمات الإرهابيَّة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ مثل: القاعدة، بشكل أساسي على الدعم المادي من الأفراد والمنظمات غير الربحية، ولم يكن لها انخراط مباشر في الأنشطة الإجرامية. وهو ما اختلف خلال الفترة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ حيث انخرطت بشكل مباشر في الأنشطة الإجرامية؛ مثل: الاختطاف، والابتزاز والتهريب؛ سواء على مستوى التنظيم الأم أو الفروع والجماعات الموالية، وهو ما يشير إلى بداية تحول في أساليب تمويل الإرهاب؛ فأصبحت أكثر تعقيدًا وتشابكًا مع أنشطة الجريمة المنظمة (Re-aluyo, 2015).

وشكلت العائدات المالية من الأنشطة الإجرامية نسبة كبيرة من الإيرادات المالية للتنظيمات الإرهابيَّة. فقد بلغت الميزانية السنوية لتنظيم القاعدة بين 2001 - 2004 ما يقارب 20 - 50$ مليون دولار؛ حيث إن ما يقارب 10 - 15% من ميزانية التنظيم تعتمد على الأنشطة الإجرامية التقليدية، بينما 30 - 35%

من الميزانية من تجارة المخدرات. وبلغ دخل القوات المسلحة الثورية الكولومبية من تجارة المخدرات بين عامي 1990 - 2000، ما يقارب 100 - 500 مليون دولار (Krieger & Meierreiks, 2011). كما بلغت الإيرادات السنوية من الأنشطة المالية غير المشروعة لتنظيم داعش في أواخر عام 2020، ما يقدر بـ 25 - 50 مليون دولار (Szubin, 2015). وتشير هذه التقديرات إلى دور الأنشطة الإجرامية في تمويل الإرهاب من ناحية استمرارية التنظيم الإرهابي وحدة خطورة الهجمات الإرهابيَّة.

فهناك العديد من الهجمات الإرهابيَّة التي تم تمويلها من خلال الأنشطة الإجرامية، وتميزت بكونها واسعة النطاق؛ مثل: تفجير قطار برلين عام 2004 الذي أسفر عنه مقتل أكثر من 200 شخص، تم تمويله جزئيًّا من خلال بيع الماريجوانا، وهجوم لندن في يوليو، 2005، الذي تم تمويله من خلال مصادر دخل ذاتية من خلال عمليات الاحتيال المالية على بطاقات الائتمان، بالإضافة إلى هجوم تفجير بالي في عام 2002 الذي تم تمويله من خلال عملية سرقة لمحل مجوهرات (Jacobson, 2010).

كما ازدادت مؤخرًا التهديدات المرتبطة بإساءة استخدام العملات المشفرة لأغراض تمويل الإرهاب. فوفقًا لتقرير جرائم العملات المشفرة لعام 2023، الذي نشرته شركةChainalysis ، بلغت القيمة الإجمالية للعملات المشفرة التي تم تلقيها من عناوين غير مشروعة ما يقارب 24 مليار دولار (Chainanal-ysis, 2024). وقد أبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن قلقه الشديد إزاء إمكانية إساءة استخدام العملات المشفرة لأغراض تمويل الإرهاب. وقدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2022، أن العملات المشفرة استُخدمت لتمويل ما يصل إلى 20% من جميع الهجمات الإرهابية (Wise & Thomas, 2024).

وبغض النظر عن الاختلافات في حجم ومتطلبات التنظيم المالية، فإن جميع التنظيمات الإرهابيَّة تسعى إلى ضمان الإيرادات الكافية والمستدامة لدعم عملياتها؛ نظرًا لارتباطها بشكل مباشر بالقدرة التشغيلية للتنظيم (MENAFATF, 2019). وتتطور المخاطر المرتبطة بوسائل تمويل الإرهاب بشكل متزايد، وهو ما يظهر الحاجة إلى تضمين نهج استشرافي، يسهم في التنبؤ بكيفية تطور هذه المخاطر والاستجابة الفعَّالة لها (Gelderen & Humphery-Smith, 2023).

المخاطر الناشئة لتمويل الإرهاب في العالم العربي

أشار مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال إلى ارتفاع متوسط مستوى مخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب العالمي من 5.25 في عام 2022 إلى 5.31 في عام 2023؛ حيث ازدادت المخاطر في أربعة من المجالات الخمسة التي يقيسها المؤشر: خطر الفساد والرشوة؛ الشفافية والمعايير المالية؛ الشفافية العامة والمساءلة؛ المخاطر السياسية والقانونية، بينما ظلَّت درجات جودة أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ثابتة (Basel Institute on Governance, 2023).

الشكل 1

مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال

يتألف مؤشر بازل من 18 مؤشرًا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في خمسة مجالات: جودة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خطر الفساد والرشوة، الشفافية والمعايير المالية، الشفافية العامة والمساءلة، المخاطر القانونية والسياسية.

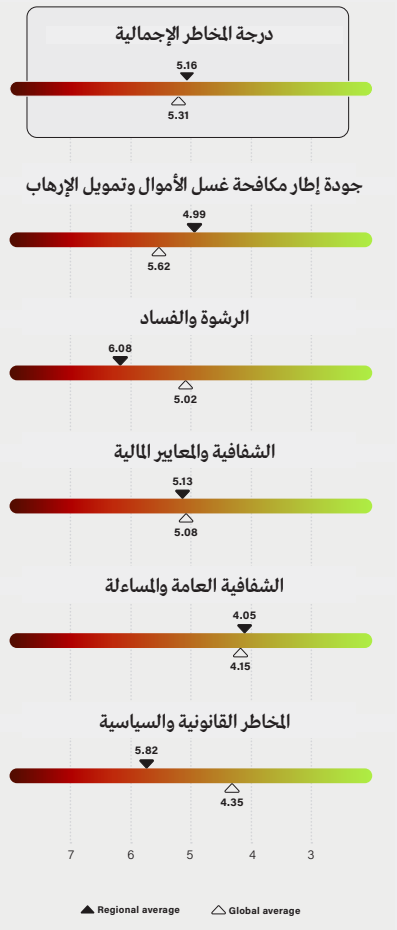

المصدر: (Basel Institute on Governance, 2023).

وغالبًا ما تُظهر مناطق مختلفة اتجاهات معينة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعًا في درجة المخاطر لهذا العام. كما شهدت تحسنًا طفيفًا في مجال أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما المؤشرات الأخرى: خطر الفساد والرشوة، والشفافية العامة والمساءلة، والمخاطر السياسية والقانونية، فقد ازدادت درجة المخاطر حتى وصلت الدرجة الإجمالية إلى 5.16. ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشكل نقطة ضعف من حيث الفاعلية (Basel Institute on Governance, 2023).

ويشير تقرير مجلس الأمن (2020) إلى أن معظم الدول الأعضاء قد بدأت في تطوير إطار تقييم وطني للمخاطر المرتبطة بعمليات تمويل الإرهاب للكشف عن مواطن الضعف الموجودة في الأنظمة المالية والتشريعية، وكذلك التهديدات الناشئة لاستخدام وسائل حديثة لتمويل الإرهاب عبر مراحله المختلفة. ويختلف مستوى المخاطر حسب كل منطقة، فقد أشارت دول الشرق الأوسط إلى مواطن الضعف المرتبطة بالحدود التي يسهل اختراقها من قبل الإرهابيين إلى جانب الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة، وانتشار النزاعات، وتأثير ذلك على حركة عمليات تمويل الإرهاب من وإلى المنطقة.

ومع أن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد أعاقت عمليات جمع الأموال عبر الطرق التقليدية، فإن التنظيمات الإرهابيَّة قد أظهرت مرونة في تبني تكتيكات جديدة لتمويل أنشطتها؛ فقد أصبحت لا تعتمد فقط على الأساليب والطرق التقليدية للتمويل؛ مثل: التبرعات الخاصة فحسب، بل استفادت من التطور السريع في التكنولوجيا، ووظفت العديد من الأدوات المالية في تسهيل عملية جمع ونقل واستخدام الأموال لدعم الإرهاب مع تقليل المخاطر المرتبطة بالتتبع الأمني. ويعتمد الإرهابيون والمتطرفون على طرق متعددة لجمع الأموال، وقد يجمعون بين تقنيات ووسائل مختلفة. ولا تزال المخاطر المرتبطة باستخدام التنظيمات الإرهابيَّة للأصول الافتراضية منخفضة نسبيًّا، مقارنة بالعملات الرقمية. وهي بالطبع أصبحت تشكل تحديات حقيقية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب؛ مما يتطلب تقييمًا مستمرًا لمخاطر استغلالها من قبل الإرهابيين والمتطرفين على المستويين الوطني والإقليمي (FATF, 2015).

ونظرًا لما تشهده المنطقة العربية من نمو ملحوظ لشبكات الجريمة المنظمة في ظل انتشار الصراعات التي شكلت فراغًا سياسيًّا وأمنيًّا، مستغلة عددًا من القضايا التي ارتبطت بالمشهد الحالي في المنطقة؛ مثل: تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والأسلحة النارية (UNODC, 2021)، ظهرت أهمية التعرف على المخاطر الناشئة لتمويل الإرهاب التي أبدت تطورًا سريعًا في ظل التطورات التكنولوجية والأنماط المستجِدة للجرائم المالية التي ترتبط بتطور اتجاهات عمليات تمويل الإرهاب، وهي كما يلي:

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

تمثل التهديدات الناشئة التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب والشبكات الإرهابيَّة الصغيرة، تحديًا كبيرًا أمام سلطات المراقبة؛ لتتبع وسائل وحركة الأموال العابرة للحدود. ويكمن التحدي الأساسي

بالنسبة للسلطات القضائية وفقًا لتقرير مجموعة العمل المالي (2015) في تحديد هُوية هؤلاء الأفراد مع تزايد أعداد تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويكشف التقرير أن الاستخبارات المالية يمكن أن تساعد في تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب مع التعاون الوثيق بين السلطات على المستويين المحلي والدولي، وبين السلطات والقطاع الخاص (FATF, 2015).

منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding)

أظهرت أبحاث مجموعة العمل المالي أن تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة والأفراد الداعمين للتنظيمات الإرهابيَّة قد استغلوا منصات التمويل الجماعي لجمع الأموال لأغراض تمويل الإرهاب؛ لما تقدمه من ميزة إمكانية الوصول بسرعة وسهولة إلى شريحة أكبر من الجمهور المستهدف. ففي عام 2022، كان هناك أكثر من 6 ملايين حملة تمويل جماعي في جميع أنحاء العالم. كما أن حجم وتنوع حملات التمويل الجماعي على المنصات ومواقع الويب يجعل من الصعب اكتشاف النشاط غير المشروع؛ حيث تستخدم هذه المنصات لجمع الأموال لأنشطة مختلفة، بعضها قد يكون محميًّا بموجب القانون؛ مثل: جمع الأموال لدعم الحملات السياسية (FATF, 2023A).

كما أُدرجت خيارات تمويل مرتبطة بالأصول الافتراضية في منصات التمويل الجماعي. ففي حين كانت عملة البيتكوين الأكثر استخدامًا، فإن الأنواع الأخرى من الأصول الافتراضية؛ مثل: عملات الخصوصية، أصبحت ظاهرة بشكل متزايد، وتشكل تحديات كبيرة في عمليات التحقيق. وتُقدم هذه العملات ميزة عدم الكشف عن الهُوية لإخفاء مصدر ووجهة الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب. وتفرض منصات التمويل الجماعي العديد من التحديات في الكشف عن تمويل الإرهاب ومكافحته؛ حيث تواجه وكالات إنفاذ القانون أثناء التحقيق في الحالات المشتبه بها تحديات في إثبات استخدام الأموال في الأنشطة التي تتعلق بالإرهاب. كما أن العملية المعقدة لعمليات التمويل الجماعي، ونقص البيانات، واستخدام تقنيات إخفاء الهوية تعقد من جهود التتبع (FATF, 2023A).

وسائل التواصل الاجتماعي

استغلت التنظيمات الإرهابيَّة نقاط الضعف المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي، ومن ذلك إخفاء

عملات الخصوصية (Privacy Coins)

هي نوع من العملات المشفرة المصممة لإعطاء الأولوية لخصوصية المستخدم وإخفاء هُويته وحجب تدفق الأموال عبر شبكاتها؛ مما يجعل من الصعب تتبع العمليات المالية الخاصة بالمستخدم. ومن الأمثلة الشائعة لعملات الخصوصية: Dash و Zcash.
المصدر: (Skrill, 2024).

الهُوية، وخصائص التشفير، والوصول إلى شريحة أكبر من المتعاطفين المحتملين، وسهولة إدماج آليات الدفع الإلكترونية (FATF, 2015). وتمكِن مواقع التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة عبر الإنترنت المستخدمين من التواصل مع المجتمعات المحلية أو العالمية. ومع ذلك، فإن هذه المواقع تشكل أيضًا جزءًا لا يتجزأ من نجاح حملات التمويل الجماعي، ومن ثَمَّ تميل التنظيمات الإرهابيَّة إلى استخدامها بشكل إستراتيجي لتمويل الإرهاب؛ حيث تتم مشاركة روابط الحملة أو تعليمات الدفع مع متابعيهم، والاستفادة من ميزات؛ مثل: التشفير لتبادل المعلومات الحساسة. كما توجه الخوارزميات المتطورة على وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمين إلى المحتوى، بناءً على سجل البحث الخاص بهم، الذي يقود المستخدمين إلى قضايا جمع تبرعات محددة لم يكونوا ليتعرضوا لها لولا ذلك (FATF, 2023A).

وسائل الدفع الإلكترونية ووسائل الدفع الجديدة

تشكل العملات الافتراضية، والبطاقات مسبقة الدفع، وخدمات الدفع عبر الإنترنت؛ مثل: PayPal و CashU ثغرات يمكن استغلالها في تمويل الإرهاب، وقد تتزايد المخاطر المرتبطة بهذه الوسائل مع تزايد الاستخدام لها. وتتميز هذه الأنظمة بسهولة الوصول إليها من جميع أنحاء العالم، وسرعة تحويل الأموال. ومع إمكانية تتبع المعاملات في مثل هذه الوسائل، فإنه يصعب تحديد المستفيد النهائي من العملية في معظم الحالات (FATF, 2015). وتُعَد نقاط الضعف في هذا النوع من الخدمات عبر الإنترنت عوامل تدفع إلى إساءة استخدامها لتمويل الإرهاب (MENAFATF, 2019).

وأصبحت العملات الافتراضية تشكل مصدر قلق باعتبارها مصادر جديدة لتمويل الأنشطة الإرهابيَّة؛ حيث تشكل تحديًا لأجهزة إنفاذ القانون في تتبع العمليات المالية المتعلقة بها. كما يجعل من الصعب تعقب وتجميد الأصول الافتراضية التي تشارك في تمويل التنظيمات الإرهابيَّة أو أنشطتها. ومن ثَمَّ يعد إنشاء هياكل إشرافية لتنظيم استخدام وتبادل العملات الافتراضية، خطوة مهمة في معالجة مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بها (Hook, 2021).

استغلال الموارد الطبيعية

أثارت الاتجاهات الحديثة للتنظيمات الإرهابيَّة لاستغلال الموارد الطبيعية كمصدر لجمع الأموال المخاوف، وخاصة في ظل قدرة البعض منها في فرض سيطرتها على مناطق إستراتيجية غنية بالموارد الطبيعية. وترتبط عملية استغلال الموارد الطبيعية بانخراط التنظيمات الإرهابيَّة في الأنشطة الإجرامية والفساد والجرائم البيئية الأخرى، وتشكيلها للروابط مع الشبكات الإجرامية. وتكون التحقيقات في الجرائم المرتبطة بقطاع الموارد الطبيعية، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بتمويل الإرهاب، معقَّدة في الغالب وتتطلب تحليلات مالية مكثفة (FATF, 2015).

وقد بلغت الأموال الناتجة عن بيع تنظيم الدولة الإسلامية للنفط لدعم حملاته الدعائية في عام 2015 ما بين 80,000 و120,000 ألف برميل يوميًّا، وصلت أرباح التنظيم بين 2 - 4 ملايين دولار أمريكي يوميًّا؛ حيث حقق التنظيم 500 مليون دولار أمريكي من مبيعات النفط والغاز إجمالًا في عام 2015 فقط. وفي أواخر عام 2020، أفادت مجموعة العمل المالي أن

أنشطة جمع الأموال التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال تشكل تهديدًا عالميًّا خطيرًا. (Hook, 2021).

الاتجار بالبشر وتمويل الإرهاب

ارتفع عدد الأشخاص المعرضين للاتجار في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى زيادة تدفق المهاجرين والنازحين بسبب النزاعات المسلحة أو سيطرة التنظيمات الإرهابيَّة على الأراضي. وتتزايد الروابط بين الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر بشكل أكبر؛ حيث تواصل الجماعات الإرهابيَّة استخدام الاتجار بالبشر داخل المناطق المتضررة من الصراع. وأشارت تقارير مجموعة العمل المالي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن التهديد الذي تشكله الصلة بين الاتجار بالبشر والتنظيمات الإرهابيَّة. وقد تشمل تدفقات الاتجار المرتبطة بالصراعات المسلحة داخل المناطق المتضررة لأغراض التجنيد القسري. وتشير هذه التقارير أيضًا إلى أن التنظيمات الإرهابيَّة التي سيطرت على الأراضي كليًّا أو جزئيًّا، قد استخدمت الاتجار بالبشر كوسيلة لجمع الأموال لدعم أنشطتها (FATF, 2018).

كما لاحظت الأمم المتحدة أن تنظيمات إرهابيَّة؛ مثل: تنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام وحركة الشباب قد استخدمت الأطفال كمتسولين لجمع الأموال، وتمت عمليات خطف واسعة النطاق استُهدِفت فيها الآلاف من النساء والفتيات اللاتي تعرضن فيها لأعمال قسرية لصالح هذه التنظيمات. ولكن، مع وجود مؤشرات على أن الاتجار بالبشر قد يشكل مصدر دخل للتنظيمات الإرهابيَّة، وخاصة تلك التي تسيطر على الأراضي، فإنه لا يبدو مصدرًا رئيسًا للدخل، وخاصة في ظل تآكل سيطرة التنظيمات على الأراضي (FATF, 2018)، إلا أنه أحد التهديدات الناشئة لتمويل الإرهاب، وخاصة في ظل الصراعات المنتشرة في المنطقة التي تستغلها التنظيمات الإرهابيَّة لبناء قدراتها التنظيمية والتشغيلية.

إساءة استخدام مؤسسات القطاع غير الربحي

يستغل الإرهابيون الأعمال الخيرية والقضايا الإنسانية لطلب وجمع التبرعات لأغراض تمويل الإرهاب؛ حيث يتم جمع الأموال لغرض نشاط إنساني معلن، لكن في الحقيقة يتم تحويل الأموال لغرض تمويل الإرهاب. كما أن المنظمات غير الربحية التي تقوم بالتمويل الجماعي لغرض مشروع قد تصبح ضحايا للابتزاز أو الاحتيال إذا كانت تعمل في بيئات عالية الخطورة، تسيطر عليها الجماعات الإرهابيَّة (FATF, 2023A).

استغلال الممرات البحرية لأغراض تمويل الإرهاب

وفقًا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن نحو 90% من جميع التجارة تتم عبر الحاويات البحرية؛ حيث يتم شحن أكثر من 750 مليونًا منها سنويًّا في سلسلة التوريد العالمية، ويتم فحص وتفتيش أقل من 2%. وهو ما يشكل فجوة مهمة للجماعات الإرهابيَّة لاستغلالها في تجارة المخدرات وعمليات التهريب لأغراض الإرهاب (UNO-DC, 2021).

وفي هذا السياق، اجتمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لوضع خطة عمل لمكافحة الجريمة المنظمة، تهدف

إلى تعزيز الهياكل والإجراءات التي تسمح بمراقبة الحاويات وتسهيل التعاون مع المؤسسات الأمنية داخل الدول التي لديها موانٍ، وذلك لمنع استغلال الحاويات البحرية في الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والمخدرات والمواد الأولية للمخدرات والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات وأسلحة الدمار الشامل والسلع ذات الاستخدام المزدوج والممتلكات الثقافية، وغيرها من السلع التي يتم تهريبها بطرق غير مشروعة (UNODC, 2021).

التحول من التمويل إلى التسهيل

تعتمد التنظيمات الإرهابيَّة؛ مثل: داعش بشكل كبير على الدعم اللوجستي الذي تقدمه شبكات التيسير، سواء على مستوى الجماعات الإجرامية أو الأفراد. كما أن التدفقات المالية للجماعات الإرهابيَّة غالبًا ما تنتقل عبر شبكات التسهيل هذه. ومن ثَمَّ يجب دمج التدابير الرامية إلى تعطيل هذه التدفقات بحيث تستهدف شبكات التسهيل مع مزامنة الجهود الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود (Lang et al., 2015).

استخدام الإرهابيين لقطاع التجارة لنقل الأموال

يتضمن نظام التجارة الدولي مجموعة من المخاطر والثغرات التي تتيح للتنظيمات الإرهابيَّة الفرصة لاستغلالها في نقل الأموال من خلال تدفقات تجارية تبدو مشروعة. ويستخدم تمويل الإرهاب القائم على التجارة العمليات التجارية بنفس الطريقة التي تكون بها عرضة لغسل الأموال القائم على التجارة، ولكن يمكن أن تأتي العائدات من مصادر مشروعة وغير مشروعة؛ مما يزيد من تعقيد اكتشافها وتعطيلها. ويعرّف التقرير "تمويل الإرهاب القائم على التجارة" بأنه "إخفاء حركة الأموال من خلال استخدام المعاملات التجارية لأغراض تمويل الإرهاب، سواء من مصادر مشروعة أو غير مشروعة" (MENA FCCG & Global Coalition to Combat Financial Crimes, 2022).

استخدام الأموال

يشير تقرير مجموعة العمل المالي (2015) إلى أنه من المهم فهم كيفية إدارة منظمة إرهابيَّة لأصولها لتجفيف موارد تمويل التنظيم وتعطيل أنشطتها. وتختلف احتياجات التنظيم الإرهابي وفقًا لحجم التنظيم ونطاق أنشطته وتحالفاته. فاستخدام التنظيمات الإرهابيَّة للأموال، ليس فقط لتلبية الاحتياجات التشغيلية لتنفيذ الهجمات الإرهابيَّة، ولكن أيضًا للدعاية والتجنيد والتدريب، والتقنيات المستخدمة لإدارة هذه الأموال. وتحدد خصائص التنظيمات الإرهابيَّة المتطلبات المالية للحفاظ على البنية التحتية للتنظيم الإرهابي والقدرة على استمرار أنشطته. وتختلف أولويات التنظيم من ناحية جمع الأموال واستخدامها وَفقًا للتغيرات والتطورات التي يمر بها التنظيم خلال فترة نشاطه (FATF, 2015).

وعامةً، تستخدم التنظيمات الإرهابيَّة الأموال في العمليات الإرهابيَّة خلال تنفيذ الهجمات الإرهابيَّة، ويشمل ذلك النفقات اللوجستية؛ مثل: نفقات السفر وشراء الأسلحة اللازمة لتنفيذ الهجوم. وتحتاج التنظيمات الإرهابيَّة لتمويل أنشطة الدعاية وعمليات التجنيد؛ حيث تتطلب استخدام وسائل مختلفة للوصول للفئات المستهدفة، كما أن بعض الإجراءات

المرتبطة بالدعاية والتجنيد تتطلب تكاليف إضافية؛ مثل: إدارة المواقع الإلكترونية، وتوفير معسكرات للتدريب يمكن أن تكون افتراضية لتحقيق الوصول لشريحة كبيرة من المجندين المحتملين والمؤيدين. كما تستخدم التنظيمات الأموال في دعم المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية لإضفاء الشرعية على وجودها في المناطق التي تفرض سيطرتها عليها لتقويض مصداقية الحكومة (FATF, 2015).

تحركات الأموال لغرض تمويل الإرهاب

يتطلب تقييم حركة الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب معرفة جميع الأساليب المحتملة وتقدير كمية الأموال التي يتم جمعها من كل وسيلة، وتشمل هذه التحليلات تحديد قنوات تدفقات الأموال المحلية والدولية؛ مثل: الأدوات المالية الجديدة. وتسهم عدة عوامل في تسهيل حركة هذه الأموال، وتشمل: الحدود الهشة التي تسمح بنقل الأموال والأصول؛ القنوات المالية غير الرسمية، الروابط التجارية التي تمكن من نقل الأموال أو الأصول الأخرى باستخدام تقنيات غسل الأموال القائمة على التجارة، أو تهريب الأموال النقدية والأصول المادية، إلى جانب الروابط السياحية والمجتمعية أو روابط الهجرة (International Monetary Fund, 2023).

وقد أولت مجموعة العمل المالي أهمية لضرورة تبني الإجراءات اللازمة لرصد ومنع النقل المادي عبر الحدود؛ مثل: أنظمة الإفصاح والإقرار في توصيتها (32) (FATF, 2023B)؛ حيث إن التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود تعوق من تتبع حركة الأموال، خاصة في ظل وجود شبكات وأفراد تيسير عبر المعابر الحدودية.

أضف لذلك أن التطورات التكنولوجية قد زادت من التهديدات المرتبطة بنقل وحركة الأموال عبر الحدود، وهو ما خلق تعقيدًا أكبر من ناحية تعقب العمليات وتتبعها وتعطيل مثل هذه التحركات لأغراض الإرهاب.

التدابير الحالية لمكافحة تمويل الإرهاب

تبنت الدول العربية مجموعة من التدابير والإجراءات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمنع تمويل الإرهاب. وفي إطار سعيها لتعزيز التزامها وامتثالها للمعايير الدولية، تضمنت هذه الجهود تبني التشريعات والقوانين لتجريم تمويل الإرهاب، وتطوير الأطر التنظيمية للأنشطة المعرضة لخطر تمويل الإرهاب، وتعزيز سياسات الرقابة، إلى جانب تنسيق آليات التعاون مع الدول المجاورة والهيئات الإقليمية والدولية. ومع هذه الجهود، مازالت هناك مخاطر وتهديدات قائمة لتمويل الإرهاب، خاصة مع استغلال التنظيمات الإرهابيَّة للثغرات الموجودة في الأنظمة المالية، إلى جانب التطورات التكنولوجية السريعة في الأدوات المالية.

فقد جرمت العديد من الدول العربية تمويل الإرهاب والأنشطة الداعمة للإرهاب. وضاعفت الحكومات الجهود للكشف عن تمويل الإرهاب، وفرضت العديد من العقوبات الاقتصادية على مرتكبيه. كما تم تبني لوائح تنظيمية لتحسين الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي. كما أصدرت مجموعة من الدول العربية قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تضمنت كافة التشريعات المرتبطة بتمويل الإرهاب وتجميد أصول الإرهابيين، أو المشتبه في دعمهم لتنظيمات إرهابيَّة، إلى جانب تنظيم جمع التبرعات وفرض الحظر على التبرعات النقدية (Realuyo, 2015).

وفيما يختص بتنظيم الأنشطة المالية، تبنت مجموعة من الدول أطرًا تنظيمية، هدفت لتنظيم الأنشطة المالية، وتطوير إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عدد من المجالات التي قد تكون عرضة لخطر الاستغلال؛ مثل: أنشطة التأمين وشركات التمويل. كما شملت الإجراءات الرقابة على استيراد وتصدير المواد الخام، وضبط أنظمة الحوالات، والإفصاح عن المبالغ النقدية على الحدود. أضف لذلك، أصدرت بعض الدول أدلة استرشادية على المستوى الوطني؛ مثل: الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لوزارة التجارة والصناعة الذي أصدره البنك المركزي في المملكة العربية السعودية، وتتضمن أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة المرتبطة بهما؛ مثل: تجارة العقارات، المعادن الثمينة، والأحجار الكريمة (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2024)، وذلك إدراكًا لأهمية تتبع غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الأنشطة التجارية.

كما أصدرت بعض الدول توجيهات خاصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضمنت أدلة استرشادية لمؤشرات الاشتباه بالعمليات المالية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية، بما يشمل المصارف وشركات التمويل وَفقًا لتوصيات مجموعة العمل المالي. وسعت الدول لتطوير أنظمتها الرقابية من خلال إنشاء وحدة/هيئة مختصة للتحريات المالية وتتبع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب وحدات متخصصة في تقييم وإدارة المخاطر والامتثال تُصدر تقارير دورية ويقوم بعضها بإجراء تقييم المخاطر الوطني (أبو مويس، 2019).

وتفتقر العديد من الدول في المنطقة إلى الخبرة الفنية اللازمة للكشف عن قضايا تمويل الإرهاب والتحقيق فيها وتتبعها. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الجوانب القانونية لمكافحة تمويل الإرهاب، ومن ذلك تعزيز التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وخاصة الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)، وهو ما يستلزم مراجعة التشريعات المحلية لضمان تجريم الجرائم المتعلقة بتمويل الإرهاب وصياغة التشريعات، وتطوير قدرات مسؤولي إنفاذ القانون على التحقيق في قضايا تمويل الإرهاب وتجميد ومصادرة أصول الإرهابيين، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا السياق. كما تشمل جهود المكتب أيضًا تسليط الضوء على التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار 2199 (2015) المتعلق بقطع مصادر تمويل داعش فيما يختص بعائدات النفط ومبيعات التراث الثقافي في العديد من أنشطته المتخصصة؛ مثل: ورش العمل الإقليمية حول تعزيز التعاون الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب (UNODC, 2021).

وفي عام 2012، كان للمكتب تجربة رائدة في تطوير أدوات تدريبية مبتكرة تهدف لتطوير القدرات في التحقيق الجنائي والمحاكمة الصورية بشأن قضايا الإرهاب وتمويله؛ مما يوفر للممارسين فرصة لمحاكاة المحاكمات والتحقيقات الجنائية على أساس سيناريوهات واقعية. كما بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام 2015، تنفيذ برنامج لمكافحة تمويل الإرهاب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في الدول الأكثر تعرضًا، من أجل مواجهة التهديدات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب في المنطقة (UNO-DC, 2021).

وشملت جهود التعاون الإقليمي التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والهيئات المالية الإقليمية، وغيرها من الهيئات الدولية. فقد أنشأت 14 دولة عربية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعمل كجزء من مجموعة العمل المالي، وأصبحت تضم الآن 21 دولة (أبو مويس، 2019). وبذلت دول المنطقة جهودًا كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي لتحسين مستوى الامتثال من خلال تنفيذ التوصيات الـ (40) لمجموعة العمل المالي وتعزيز سبل التعاون والعمل المشترك بين الدول الأعضاء والهيئات المالية الإقليمية والدولية؛ مثل: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة العمل المالي، ومجموعة إيجمونت، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال مشاركتها وإسهامها في عدد من الأنشطة والفعاليات (MENA-FATF, 2017).

وضمن الجهود الداعمة للإجراءات والتدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقعت مجموعة من الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام 2010. وهدفت إلى تبني الإجراءات الوطنية للاستجابة لخطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأكيد استمرار التعاون على مستوى الدول الأعضاء ودوليًّا لبناء القدرات الوطنية وتبادل الخبرات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. كما وقعت بعض الدول العربية اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم حول قضايا محددة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم تقتصر الجهود على المستوى الإقليمي، بل شملت توقيع اتفاقيات على المستوى الدولي، تضمنت الاتفاقيات الدولية التي تهدف لقمع تمويل الإرهاب ومكافحة الاتجار غير المشروع، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية بين الوحدات المختصة ونظيراتها دوليًّا وجهود التنسيق محليًّا ودوليًّا (أبو مويس، 2019).

كما تم إنشاء هيئات متعددة الأطراف، تهدف لتعزيز التعاون؛ مثل: مركز استهداف تمويل الإرهاب الذي أنشئ بناءً على مذكرة التفاهم بشأن مكافحة تمويل الإرهاب التي تم توقيعها في مايو 2017 بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف المركز لتعزيز التعاون بين سبع دول: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة. ويعمل المركز على تبادل المعلومات حول شبكات تمويل الإرهاب والأنشطة الإرهابيَّة المرتبطة بتمويله، وتنسيق الإجراءات المشتركة التي تهدف إلى تعطيل الأنشطة الإرهابيَّة. كما يقدم المركز ورش عمل حول أفضل الممارسات وَفقًا لقرارات مجلس الأمن والمعايير والإجراءات المقترحة من قبل مجموعة العمل المالي. وتستهدف الورش التي يقدمها المركز بناء القدرات في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (Terrorist Financing Targeting Center, 2024).

التحديات المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب

يشكل التطور المستمر لوسائل تمويل الإرهاب تهديدات هجينة، خاصة في ظل ارتباطه بأنشطة الجريمة المنظمة والجرائم المالية وقضايا الفساد إلى جانب عملياته العابرة للحدود (Eckhardt, 2023). وأشار التقرير الصادر عن مجلس الأمن بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعطيل تمويل الإرهاب بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، لمجموعة من التحديات التي تواجه الدول ضمن التدابير والإجراءات

التي تتبناها في سبيل تعطيل تمويل الإرهاب، ومنع تدفق الأموال للتنظيمات الإرهابيَّة. وارتبطت التحديات بقدرات الكشف عن المعاملات المالية المشتبه بها عبر النظم المالية الرسمية وغير الرسمية، بسبب التطورات السريعة في أدوات التعاملات المالية وأساليب تمويل الإرهاب (Security Council, 2020). ولا تزال المنطقة بحاجة إلى تطوير القوانين والتشريعات المرتبطة بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما أن قلة الكفاءات الوطنية المؤهلة تشكل أحد التحديات القائمة رغم الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية لبناء القدرات المتخصصة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

استخدام التكنولوجيا

أسهمت التقنيات الجديدة والناشئة في تطور أساليب تمويل الإرهاب في جميع مراحله، من حيث جمع الأموال، وحفظها، ونقلها واستخدامها. ويستغل الإرهابيون التكنولوجيا بشكل متزايد لتمويل أنشطتهم، خاصة مع ظهور التقنيات المالية الجديدة والعملات المشفرة، فضلًا عن وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التمويل الجماعي، التي تم استغلالها لجمع ونقل الأموال؛ حيث تمثل إحدى الوسائل الرئيسة التي يستخدم فيها الإرهابيون التكنولوجيا لدعم عمليات التمويل لأنشطتهم. كما يستخدم الإرهابيون التكنولوجيا عبر الإنترنت للحصول على السلع والخدمات والأسلحة ومكونات الأجهزة، وما إلى ذلك من خلال المنصات الرقمية. ويتم استخدام التقنيات المالية؛ مثل: الاستثمار في العملات المشفرة وآليات التحويل والدفع عبر الإنترنت؛ مثل: باي بال لنقل الأموال (Davis, 2021)، بسبب الميزات التي يوفرها للمستخدمين؛ مثل: عدم الكشف عن الهوية، والتحويلات شبه الفورية بين المستخدمين في دول مختلفة، وغياب الإشراف التنظيمي الرسمي لمثل هذه العمليات المالية (Eckhardt, 2023).

تقدم أدوات الذكاء الاصطناعي العديد من الفرص والتحديات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، ففي حين يتم استغلالها في أغراض التمويل غير المشروع (Wolf, 2024)، تشكل هذه التقنيات نقلة نوعية في تعزيز إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب، وخاصة في تحسين قدرات الكشف والتتبع للأنشطة المشتبه بها، وتحليل البيانات وتقييم المخاطر. ولكن تأتي هذه الفرص مع مجموعة من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالتحيز والشفافية، وخصوصية البيانات التي يجب معالجتها عند تبني مثل هذه التقنيات (Financial Crime Academy, 2024).

المخاطر الجغرافية

إن تحديد المخاطر الجغرافية يشكل جزءًا مهمًّا من مكافحة تمويل الإرهاب؛ حيث تأتي في المقام الأول المناطق التي تشهد حروبًا ونزاعات نشطة أو نشاطًا إرهابيًّا متزايدًا. كما ينتشر خطر تمويل الإرهاب في المناطق التي تقع على حدود المناطق التي تعاني نزاعاتٍ ونشاطًا لتنظيمات إرهابيَّة. وفي مثل هذه المناطق الحدودية تتركز مخاطر مكافحة تمويل الإرهاب غالبًا حول قضية تهريب النقد أو الأصول غير المالية عبر الحدود. وتسهم عوامل؛ مثل: الحدود الهشة أمنيًّا وانتشار الفساد بين مسؤولي أمن الحدود لزيادة المخاطر المرتبطة بنقل الأموال لغرض الإرهاب.

كما تتمثل التحديات الجغرافية في الطبيعة العابرة للحدود لعمليات تمويل الإرهاب من خلال عدة دول قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية، وهو ما يجعل عملية اكتشاف وتتبع مثل هذه العمليات أكثر صعوبة (Eckhardt, 2023).

تهريب المهاجرين

أشارت منظمة العمل المالي مؤخرًا في تقريرها الموسوم بـ"مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن تهريب المهاجرين" الصادر في مارس 2022، إلى التهديدات الناشئة المتعلقة بتمويل الإرهاب التي يشكلها تهريب المهاجرين. ومن بين هذه التهديدات، الروابط القوية بين تمويل الإرهاب وتهريب المهاجرين التي تظهر بشكل خاص في المناطق التي تسيطر فيها الجماعات الإرهابيَّة على طرق التهريب (FATF, 2022A).

وتقدر منظمة العمل المالي في تقريرها السنوي (2021-2022) أن عائدات تهريب المهاجرين تتجاوز حاليًّا 10 مليارات دولار أمريكي سنويًّا؛ مما يجعله أحد مصادر تمويل الإرهاب. ويقع ارتباط تهريب المهاجرين ضمن فئة المخاطر الجغرافية الأكبر؛ حيث يرتبط تهريب المهاجرين ارتباطًا وثيقًا بمناطق معينة؛ مثل: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبلدان العبور؛ مثل: تركيا (FATF, 2022B).

دمج مكافحة تمويل الإرهاب مع مكافحة غسل الأموال

تواجه جهود بعض الحكومات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب تحديات على مستوى تقييم المخاطر؛ حيث تجمع بين تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال، وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب، وبذلك تتجاهل الاختلاف بين مؤشرات المخاطر التي ترتبط بتمويل الإرهاب بشكل مباشر، والأخرى المرتبطة بغسل الأموال. وأشار التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن تهديد تمويل الإرهاب يتداخل مع تهديد غسل الأموال فقط عندما يأتي تمويل الإرهاب من أنشطة إجرامية؛ حيث يتعامل غسل الأموال مع عائدات الجريمة، بينما قد يشمل تمويل الإرهاب أيضًا أموالًا مشروعة وأنشطة صغيرة النطاق في القطاع غير الرسمي (Eckhardt, 2023).

ونشير في هذا السياق إلى أهمية استهداف تمويل الإرهاب بالمزيد من الإجراءات التي تستهدف أصول الأموال المشروعة وغير المشروعة لتمويل الإرهاب، سواء على مستوى التنظيمات الإرهابيَّة أو الأفراد الداعمين للإرهاب، مع الأخذ في عين الاعتبار أهمية تتبع الاتجاهات الحديثة لمصادر تمويل التنظيمات الإرهابيَّة التي أصبحت السيطرة على الأراضي من أهم عوامل التمكين لانخراطها في أنشطة الجريمة المنظمة من خلال سيطرتها على طرق التهريب التي تعتبر محورًا أساسيًّا لسير عمليات الجريمة المنظمة بمختلف أنشطتها. إلى جانب التطور في الأنشطة الإرهابيَّة؛ نتيجة لظهور العديد من الاتجاهات في الإرهاب؛ مثل: الذئاب المنفردة، وعمليات التطرف الذاتية، والخلايا النائمة التي تتطلب حوالات لمبالغ بسيطة لا تظهر أنها مريبة، ولكن تعوق فاعلية إجراءات المكافحة.

مشكلة نقص الإبلاغ

تقدر وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ

القانون (يوروبول) أن أقل من 1% من تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، التي يرسلها مقدمو الخدمات المالية الخاضعون للتنظيم في أوروبا إلى وحدات الاستخبارات المالية الأوروبية (FIUs)، تتعلق بتهديدات تمويل الإرهاب. ومن المتوقع أن تكون النسبة منخفضة بشكل مماثل في مناطق أخرى من العالم. ويشير ذلك إلى أن دور القطاع الخاص عالميًّا في مكافحة تمويل الإرهاب غير مستغل بشكل كافٍ؛ حيث إن هناك أنظمة مالية تعتمد بشكل كبير على النقد والتحويلات والشبكات المالية غير الرسمية، وهو ما يجعل من الصعب تحديد عمليات تمويل الإرهاب والإبلاغ عنها (Eckhardt, 2023).

الافتقار إلى البيانات والمنهجيات لاستخدامها في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب

يشكل عدم وجود مدخلات مناسبة إلى نتائج تقييم غير موثوقة لا توفر أساسًا مناسبًا للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب بشكل فعَّال. وهناك العديد من التحديات المرتبطة بالافتقار إلى البيانات والمعلومات؛ مثل: عدم معرفة المسؤولين للمعلومات التي يجب استخدامها، ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين المناطق والوكالات المعنية داخل الدولة، قلة المعرفة باستخدام البيانات النوعية أو تقنيات تقييم المخاطر؛ مثل: تحليل السيناريوهات (International Monetary Fund, 2023).

الممارسات المثلى في سياق مكافحة تمويل الإرهاب: دروس مُستفادة للعالم العربي

استخدام التقنيات المتقدمة

تستخدم المنظمات بشكل متزايد تقنيات متقدمة؛ مثل: الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي للوصول وتحليل كميات كبيرة من البيانات، واكتشاف الأنماط التي تشير إلى أنشطة تمويل الإرهاب؛ مثل: نظام الفحص والمراقبة المتقدم (Dow Jones Risk-Center ASAM)، وهو نظام مدعوم بتقنية التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتقييم التعرض لتمويل الإرهاب وغسل الأموال ومراقبة الامتثال (Eckhardt, 2023).

تحليل البلوك تشين

تمكن أدوات تحليل البلوك تشين من تحليل تدفقات الأموال غير المشروعة، وتحديد مقدمي الخدمات الذين يسهلون حركة الأموال. وتتيح مراقبة وتتبع المعاملات المالية، وتقديم تقارير حول العمليات المشبوهة؛ مما يسهل عملية تقييم المخاطر المرتبطة باستخدام العملات المشفرة في تمويل الإرهاب ودعم عمليات الإبلاغ عنها (Crawford, 2023).

مشروع المحفظة السوداء (Black Wallet)

وهو مشروع مشترك بين وحدتي الاستخبارات المالية الفنلندية والسويدية، يتم تمويله من الاتحاد الأوروبي، يهدف لتحديد المخاطر المرتبطة بعمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال في "قطاع التقنية المالية" مع التركيز بشكل خاص على المنتجات والخدمات المتعلقة بنقل الأموال. ويقدم المشروع منتجين رئيسين لمساعدة شركات التقنية المالية (Fintech) ومزودي خدمات الدفع على تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق

بالمنتجات والخدمات التي تقدمها وهي مؤشرات المخاطر ودليل الإبلاغ (Black Wallet Best Practices Guide, 2021).

إطار مجموعة البنك الدولي لدعم تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب

طور البنك الدولي حزمة استشارية لتوجيه الدول في إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتألف من عنصرين رئيسين: (1) أداة تقييم المخاطر وتهدف لقياس التهديدات (تشير إلى حجم وخصائص عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب)، ونقاط الضعف (تشير إلى الثغرات في تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) عبر مجموعة من المؤشرات. وقد توجد التهديدات أو نقاط الضعف على المستويين الوطني أو القطاعي. (2) العملية المنهجية وهي عملية تشاركية لتقييم المخاطر، تشمل مختلف أصحاب المصلحة وإشراك الخبراء من مختلف المجالات. وتشكل هذه العملية عنصرًا أساسيًّا في الحزمة الاستشارية لتقييم المخاطر؛ حيث توفر فهمًا للعوامل المسببة لخطر غسل الأموال والمتغيرات المتعلقة بالبيئة التنظيمية والمؤسسية والاقتصادية (World Bank Group, 2016).

التمييز بين مخاطر الإرهاب ومخاطر تمويله

عدم وجود نشاط إرهابي في الدولة لا يعني بالضرورة عدم تعرضها لخطر تمويل الإرهاب. فكما تمت الإشارة سابقًا للتحديات المرتبطة بتمويل الإرهاب، أصبحت عمليات تمويل الإرهاب في جميع مراحله ذات طبيعة عابرة للحدود. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن منهجية تقييم المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب تحدد أنشطة تمويل الإرهاب بشكل شامل عبر جميع

نموذج صندوق النقد الدولي لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب

يقدم نموذج صندوق النقد الدولي لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب مجموعة من الخطوات الاسترشادية حول كيفية إجراء تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، ومتى يتم إجراؤه، والجهات المعنية المشاركة، والعناصر التي يجب تضمينها. ويعتمد التقرير على ثلاثة عناصر رئيسة: التهديدات، ونقاط الضعف، والنتائج المترتبة على هذه المخاطر. ويشتمل كل عنصر من هذه العناصر على مجموعة من المؤشرات التي تسهم في تحديد المخاطر الحاليَّة والمحتملة .

وتشير تجربة صندوق النقد الدولي إلى أن الدول مازالت تواجه تحديات متزايدة في الشروع في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب بشكل منفصل، ويرتبط في الغالب ببعض التحديات المرتبطة بالافتقار للمعلومات والبيانات وعدم الإبلاغ، وغالبًا ما تنتهي إلى اتخاذ تدابير مكافحة غير فعَّالة. ويتطلب التفاوت الجوهري من ناحية المخاطر المحتملة التي يشكلها كل من تمويل الإرهاب وغسل الأموال، التركيز بشكل منفصل على مخاطر كلٍّ منهما من أجل الوصول لاستجابة فعَّالة للتهديدات المرتبطة بهما. ويشكل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب عنصرًا أساسيًّا في ابتكار إطار مخصص لمكافحة تمويل الإرهاب .

المصدر: (International Monetary Fund, 2023).

مراحله، ويشمل ذلك جمع الأموال من جميع المصادر المحتملة ومختلف أنواع الأصول، ونقل الأموال عبر الأنظمة المالية المحلية والأدوات المالية، والقطاعين الرسمي وغير الرسمي، واستخدام الأموال للتخطيط للهجمات، ودعم الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وليس بالضرورة أن يرتبط بمستوى انتشار الإرهاب في الدولة ذاتها (International Monetary Fund, 2023).

برنامج مراقبة الحاويات البحرية

تم تطوير البرنامج من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات ويهدف لمساعدة الدول المشاركة على إنشاء ضوابط فعَّالة للحاويات والبضائع تسهم في منع الأنشطة غير المشروعة؛ وإنشاء وحدات مراقبة الموانئ لتحديد حاويات الشحن عالية الخطورة وتفتيشها مع مراعاة الحد الأدنى من التعطيل للتجارة والأعمال المشروعة؛ وتعزيز التعاون الوثيق وتطوير آليات فعَّالة لتبادل المعلومات بين الدول المشاركة في البرنامج ومع الجمارك وأمن الحدود؛ وتعزيز آليات جمع وتحليل ومشاركة المعلومات الاستخباراتية حول الحاويات والبضائع وتقييم المخاطر المرتبطة بها باستمرار (UNODC, 2021).

الإستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة تمويل الإرهاب والتمويل غير المشروع (2024)

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية مكافحة تمويل الإرهاب لمعالجة التهديدات والمخاطر المالية المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة. وتهدف الإستراتيجية إلى حرمان الجهات الفاعلة من غير الدول من الوصول إلى الأموال والموارد التي تحتاج إليها للقيام بالأنشطة الإرهابيَّة؛ وذلك وفقًا لتقييم المخاطر على المستوى الوطني. وتأخذ الإستراتيجية في الاعتبار التغييرات المستمرة في بيئة الأنشطة غير المشروعة والفجوات في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولايات المتحدة لمعالجتها .

تحدد الإستراتيجية أربع مجالات ذات أولوية:

- تقييم ومعالجة الثغرات القانونية والتنظيمية في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولايات المتحدة.
- تطوير الإطار التنظيمي والإشرافي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولايات المتحدة للمؤسسات المالية وفقاً للنهج القائم على المخاطر.
- تعزيز الفعالية التشغيلية لوكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات الحكومة في مكافحة التمويل غير المشروع.
- دعم الابتكار التكنولوجي المسؤول وتسخير التكنولوجيا للتخفيف من مخاطر التمويل غير المشروع.

المصدر: (Department of the Treasury, 2024).

التغلب على الافتقار الفعلي أو المتصور للبيانات المتعلقة بتمويل الإرهاب

أشار صندوق النقد الدولي إلى مجموعة من الممارسات التي تمكن الدول من التغلب على التحديات المرتبطة بنقص البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية لأغراض تمويل الإرهاب. وأشار التقرير في سياق التغلب على التحديات المرتبطة بنقص البيانات، إلى أهمية تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة، بين الوكالات المعنية داخل الدولة وبين الدول المعنية وإجراء التحليلات والسيناريوهات لتحديد مسارات استغلال نقاط الضعف لغرض تمويل الإرهاب، إلى جانب استخدام المعلومات مفتوحة المصدر والبيانات المتاحة حول الإرهاب العالمي والبيانات حول السمات العامة للبلد لتحديد المخاطر المحتملة لتمويل الإرهاب (International Monetary Fund, 2023).

إطار عمل مشترك لمكافحة تمويل الإرهاب

على الرغم من الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنه لا تزال هناك فجوات في الآليات الوقائية التي تتبناها الدول لمكافحة تمويل الإرهاب. ويقترح إطار العمل المشترك مجموعة من التدابير والإجراءات لمكافحة تمويل الإرهاب وفقًا لنهج شامل لضمان إجراءات وقائية واستجابة فعَّالة للتهديدات المستجِدة لتطور اتجاهات تمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة به.

ويقترح إطار العمل المشترك **تطوير إستراتيجية وطنية لمكافحة تمويل الإرهاب** وفقًا للنهج القائم على تقييم المخاطر الناشئة والمحتملة لتمويل الإرهاب والتشاركية بين أصحاب المصلحة والخبراء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتهدف الإستراتيجية لمعالجة التحديات ومواطن الضعف في مجال مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، وتطوير آليات لضمان المشاركة الفعَّالة والتعاون الوثيق بين القطاعات العام والخاص والمجتمع المدني، وبين مختلف المؤسسات والوكالات المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب على المستويين الوطني والإقليمي (Security Council, 2020). ويمكن أن تتضمن الإستراتيجية التركيز على المحاور التالية في تطوير إجراءات مناسبة لمكافحة تمويل الإرهاب:

الإجراءات الوقائية لمكافحة عمليات تمويل الإرهاب، وتتضمن:

- تأمين الحدود وتعزيز قدرات المراقبة، خاصة في المناطق الحدودية التي يسهل اختراقها أو المناطق النائية؛ مما يتطلب تدريبًا وقدرات لوجستية خاصة لمواجهة أنشطة التهريب العابرة للحدود.
- الحد من سيطرة ونفوذ التنظيمات الإرهابيَّة على المناطق، وخاصة في مناطق الصراع أو المناطق التي تعاني عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- حرمان الإرهابيين من استغلال الأنظمة المالية وغير المالية في عمليات جمع ونقل واستخدام الأموال لغرض تمويل الإرهاب من خلال إشراك القطاعات المالية والمصرفية وشركات التقنية المالية إلى جانب القطاعات غير المالية في جهود مكافحة تمويل الإرهاب.

- فرض الرقابة على المهن والقطاعات غير المالية التي يمكن استغلالها في تسهيل حركة ونقل الأموال لغرض تمويل الإرهاب.
- رفع الوعي المجتمعي بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية من خلال تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني وقطاع التعليم.

تطوير قدرات الكشف وتتبع عمليات تمويل الإرهاب:

- الاستثمار في التقنية الناشئة وذلك في تحليل البيانات الضخمة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي؛ لتحليل العمليات المعقَّدة وتحديد الأنشطة المشبوهة والأنماط الجديدة لتمويل الإرهاب. مثل: دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرات الكشف والتتبع للعمليات المالية المرتبطة بتمويل الإرهاب.
- تأهيل كفاءات وطنية في مجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال برامج أكاديمية ودورات تدريبية متخصصة في الجرائم المالية والنزاهة المالية.
- تعزيز تبادل المعلومات والتحليلات بين وحدات الاستخبارات المالية إقليميًّا ودوليًّا من خلال الانضمام لمجموعات العمل الدولية؛ مثل: مجموعة إيغمونت.
- تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لمكافحة تمويل الإرهاب.

تعطيل جمع وحركة وتنقل الأموال لغرض تمويل الإرهاب:

- إنشاء مركز تقييم المخاطر الإقليمي، مرتبط بوحدات الاستخبارات المالية الوطنية، يعمل على جمع البيانات، وضمان التبادل السريع والاستجابة الفعَّالة بين الدول العربية، مع التركيز على بعض المؤشرات؛ مثل: المخاطر الجغرافية والتمييز بين مخاطر الإرهاب ومخاطر تمويله.
- بناء القدرات المؤسسية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب للتبليغ وتقييم التهديدات ومشاركة المعلومات في الوقت المناسب.
- تأسيس قنوات تواصل مستمرة، تضمن تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص، ورفع الوعي بين أصحاب المصلحة من القطاع الخاص لتحسين الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب المشتبه بها أو المحتملة (FATF, 2023B).

تعزيز الاستجابة الفعَّالة على المستويين الوطني والإقليمي:

- إنشاء شبكات للتواصل الإقليمي، تهدف لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات بين الدول العربية، وتضمن السرعة في الاستجابة لمتطلبات الدول في المنطقة إلى جانب التواصل والتبادل المستمر بخصوص تقييم المخاطر الوطني.
- إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الإقليمي بين الدول العربية فيما يخص تبادل المعلومات، وتتبع الأنشطة الإرهابيَّة المرتبطة بتمويل الإرهاب، وتقييم المخاطر والاتجاهات والتهديدات الناشئة في مجال تمويل الإرهاب.
- تطوير البحوث حول تطور أنماط جرائم تمويل الإرهاب ومستقبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التركيز على دور التقنيات التكنولوجية في سياق جهود مكافحة تمويل الإرهاب.

المراجع

المراجع العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2024). قوانين وأنظمة دول المجلس في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أبو مويس، غسان (2019). جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وصندوق النقد العربي، رقم 131، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المراجع الأجنبية

Basel Institute on Governance (2023). Basel AML Index 2023: Ranking Money Laundering and Terrorist Financing Risks Around the World.

Black Wallet Best Practices Guide (2021). Insight on What Fintechs offering Payment Services Should Consider in Countering Money Laundering and Terrorist Financing. Finish Police, Swedish Police and European Union.

Chainanalysis (2024). The 2024 Crypto Crime Report: The latest trends in ransomware, scams, hacking and more.

Crawford, L. (2023). Debunking Overblown Claims on Crypto and Terrorism Financing. Blockchain.News.

Davis, J. (2021). Technology and Terrorist Financing. Global Network on Extremism and Technology.

Department of the Treasury (2024). 2024 National Strategy for Combating Terrorist and Other Illicit Financing.

Eckhardt, I. (2023). Threats, Trends, Tools: Counter the Financing of Terrorism (CFT). Dow.

FATF (2002). FATF Annual Report 2001-2002. Available at: HYPERLINK "https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfgeneral/Fatfannualreport2001-2002.html"FATF Annual Report 2001-2002 (fatf-gafi.org)

FATF (2015). Emerging Terrorist Financing Risks. Paris. Available at: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Emerging-terrorist-financing-risks.html

FATF (2018). Financial Flows from Human Trafficking. Paris. Available at: https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Human-Trafficking-2018.pdf

FATF (2022A). Money Laundering and Terrorist Financing Arising from Migrant Smuggling. FATF Paris. Available at: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Migrant-smuggling.html

FATF (2022B). FATF Annual Report (2021-2022).

FATF (2023A). Crowdfunding for terrorism financing. Paris. Available at: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/crowdfunding-for-terrorism-financing.html

nancing. A joint Project by Asia/Pacific Group on Money Laundering and Middle East and North Africa Action Task Force. Sydney, Australia.

MENA FCCG & Global Coalition to Combat Financial Crimes (October 2022). Trade Based Financial Crime - Middle East and North Africa: A reference guide for the anti-financial crime community. Available at: https://www.gcffc.org/wp-content/uploads/2022/10/English-Trade-Based-Financial-Crime-in-the-Middle-East-and-North-Africa_.pdf

Realuyo, C. (2015) Combating Terrorist Financing in the Gulf: Significant Progress but Risk Remain. Arab Gulf States Institute in Washington. Available at: https://agsiw.org/wp-content/uploads/2015/01/AGSIW_Combating-Terrorist-Financing-in-the-Gulf.pdf

Security Council (2020). Joint report of the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate and the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team pursuant to resolutions 1526 (2004) and 2253 (2015) concerning Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL) (Da'esh), Al-Qaida and the Taliban and associated individuals and entities on actions taken by Member States to disrupt terrorist financing, prepared pursuant to paragraph 37 of Security Council resolution 2462 (2019). S/2020/493.

FATF (2023B). International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation (2012-2023). FATF Paris, France.

Financial Crime Academy (2024). AI: The Game Changer in Anti-Money Laundering.

Gelderen, M. and Humphery-Smith, E. (2023). Terrorism Financing: The Overlooked Risk in Africa. Control Risks.

Hook, G. (2021). Terrorist Financing Global Policy Challenges and Initiatives in 2020. Terrorism Financing. Support and The Organized Crimes Nexus. Australian Strategic Policy Institute.

International Monetary Fund (2023). Countering the Financing of Terrorism: Good Practices to Enhance Effectiveness. Washington, DC.

Jacobson, M. (2010). Terrorist Financing and the Internet. Studies in Conflict and Terrorism, 33 (4).

Krieger, T. & Meierrieks, D. (2011). Terrorist Financing and Money Laundering. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1860069 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1860069

Lang, H., Juul, P, & Sutton, T. (2015). Confronting the Terror Finance Challenge in Today's Middle East. Center for American Progress.

MENAFATF (2017). 13th Annual Report of the Middle East and North Africa Action Task Force for the Year 2017. Manama, Kingdom of Bahrain.

MENAFATF (2019). Social Media and Terrorism Fi-

Wise, D. & Thomas, H. (2024). Tackling The Role of Crypto In Terrorist Financing. IFC.

Wolf, B. (2024). US Treasury's 2024 Strategy to Combat Illicit Finance Cites Importance of AI, other Innovations. Thomson Reuters.

World Bank Group (2016). Risk Assessment Support for Money Laundering/Terrorist Financing. Brief. Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/antimoney-laundering-and-combating-the-financing-of-terrorism-risk-assessment-support#1

Skrill (2024). What is a Privacy Coin. Available at: What Is A Privacy Coin | Examples Of Privacy Coins | Skrill

Szubin, A. (2015). National Terrorist Financing Risk Assessment. Department of the Treasury. Washington, DC.

Terrorist Financing Targeting Center (2024). Main Page.

UNODC (2021). Regional Programme for the Arab States (2016-2021): To Prevent and Combat Crime, Terrorism and Health Threats and Strengthen Criminal Justice Systems in Line with International Human Rights Standards.

July 2026 | يوليو 2026

Security Research Center
Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia

مركز البحوث الأمنية
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملّكة العربية السعودية

Keywords: terrorist financing, organized crime, risk assessment, financial technology (fintech)

الكلمات المفتاحية: تمويل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تقييم المخاطر، التقنية المالية

Production and hosting by NAUSS

Email: SRCenter@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/YNXX9679